

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة القومية للاتصالات

التاريخ: 2010/10/10

تكوين جسم يتولى ادارة

النظام المركزى لانتقال مشترك الهاتف الجوال برقمه بين شبكات المشغلين.

1. مقدمة:-

i. اعتمدت الهيئة القومية للاتصالات النظام المركزى كأفضل النظم العاملة عالميا لتطبيق خاصية

انتقال المشترك برقمه بين شبكات المشغلين.

ii. يتطلب النظام جهة تتولى ادارته وتشغيله وصيانته تحت اشراف الهيئة.

2. الهدف:-

(أ) الهدف من الاستشارة الإتفاق حول مقترح لتكوين جسم يتولى الإدارة والتشغيل والصيانة تتوفر

فيه الشروط التالية:-

i. المقدرة والكفاءة الفنية.

ii. الشفافية.

iii. الحيادية.

iv. الموثوقية.

(ب) العمل على مبدأ المشاركة في أعباء التشغيل والصيانة والإدارة.

3. التجارب العالمية :-

وفق التجارب العالمية هنالك عدة خيارات لإدارة وتشغيل النظام وهى:-

(أ) الخيار الأول : (مؤسساً على تجربة المملكة العربية السعودية)

i. يعتمد هذا الخيار على إسناد المهام لطرف ثالث يعمل بنظام الإسناد الخارجى

Outsourcing يقوم بالمهام الآتية:-

✓ تمويل واستيراد وتركيب الاجهزة المركزية,

✓ الادارة والتشغيل,

✓ أعمال الصيانة الدورية والطارئة,

✓ توفير قطع الغيار.

ii. يتقاضى هذا الطرف نسبة (مثلاً 60% في التجربة السعودية) من رسوم نقل رقم المشترك

من شبكة لشبكة أخرى، لمقابلة مدفوعاته الرأسمالية ومصروفات التشغيل والإدارة

ويتقاضى المشغل الذى انتقل منه الرقم النسبة المتبقية (40% في حالة السعودية).

iii. من مزايا هذا الخيار هو إعفاء الجهاز التنظيمى من المهام التشغيلية وتركيزه على دوره

الرقابي والتنظيمي.

iv. تحقيق المقدرة والكفاءة الفنية والحيادية

v. لهذا الخيار عيوب أهمها:-

➤ ارتباط الإسترداد بالعائدات من رسوم النقل.

➤ قد يؤدي الى زيادة رسوم النقل لمقابلة تكاليف العمل.

(ب) الخيار الثانى:- (التجربة المصرية)

- i. يعتمد هذا الخيار على تولى الجهاز التنظيمى دفع كل تكاليف انشاء الوحدة المركزية وتركيبها وادارتها مع إسناد تشغيلها والقيام بأعمال الصيانة الوقائية والطارئة لجهة خارجية ويتحمل الجهاز التنظيمي دفع تكاليف المقابلة لكل هذه الأعمال.
- ii. يقوم المشغل الذى يطلب المشترك الانتقال اليه باجراءات النقل وعمل التسويات الماليه مع المشغل الذى انتقل منه المشترك وذلك باتباع نظام المقاصة.
- iii. لهذا الخيار عيوب عديدة اهمها:-
 - ✓ تحمل المنظم لأعباء تنظيم ومراقبة تشغيل النظام.
 - ✓ نشؤ النزاعات بين المشغلين الناجمة عن التسويات المالية.

(ج) الخيار الثالث:- (تجارب أخرى)

- i. يعتمد هذا الخيار على تحمل المشغلين كلفة انشاء النظام كاملا بنظام المشاركة وبنسب وفق عددية مشركيه.
- ii. يتم إدارة النظام بنظام الاسناد الخارجى عبر طرف ثالث يتم الإتفاق عليه.
- iii. يتولى هذا الطرف إدارة النظام وتشغيله وصيانته بالاضافة للأمر الاجرائية الخاصة بالنقل كما يتحصل رسوم النقل من المشترك طالب النقل.
- iv. أيضا لهذا الخيار عيوب متعددة منها :-
 - ✓ ارتباط مستحقات الطرف الثالث بالمتحصل من رسوم التنقل ربما يؤدي لعدم الموثوقية والحيادية.

✓ يؤدي الى رفع رسوم طلب النقل لمقابلة سداد مستحقات الطرف الثالث.

✓ قابل لزيادة نشؤ النزاعات بين المشغلين.

(د) الخيار المقترح :-

i. لتلافي العيوب الواردة بالخيارات المذكورة أعلاه تقترح الهيئة الآتى:-

- يتم تكوين شركة تساهم فيها شركات الإتصالات العاملة، وبهيكلية إدارية محدودة ويفضل أن يكون للهيئة تمثيل في مجلس الإدارة وذلك لغرض إدارة النظام.
- تقوم الهيئة مع المشغلين بتمويل استجلاب الاجهزة المركزية وتركيبها. علي ان تقوم الشركات بتحمل كل التجهيزات الفنية في شبكاتها
- يجب أن يتضمن التعاقد مع المورد تكلفة إسناد أمر الصيانة والتشغيل للسنتين الأولى والثانية له ويقوم بأعباء الإدارة ومتابعة الإجراءات وتدريب العاملين في الشركة وبمراقبة ممثلين للهيئة،
- تتحمل شركات الإتصالات تكاليف الصيانة والتشغيل من السنة الثالثة.
- يحدد مجلس الإدارة طرق توزيع الارباح .

ii. يتم تقاسم العائد بين الأطراف المشتركة بنسب تحدد وفقاً لمساهمة كل طرف، ووفقاً

للسوم التي تحددها الهيئة،

iii. بتطبيق هذا المقترح تكون جميع الأطراف قد تأكدت من استقرار النظام وفي نفس

الوقت تم التعرف على شكل الأعباء التشغيلية والإدارية والأعطال المحتملة، وبمشاركة

الجميع نكون قد حققنا الشروط التي نهدف إليها من التأكد من المقدرة والكفاءة الفنية

والشفافية والموثوقية والحيادية إضافة إلى مبدأ المشاركة.

iv. هنالك مزايا اخرى لهذا الخيار وهى:-

- ✓ يؤدي لتقليل النزاعات بين المشغلين،
- ✓ انسياب وسهولة الامور الاجرائية.
- ✓ تقليل اعباء ادارة النظام علي الهيئة.
- ✓ مصدر جديد للايرادات.
- ✓ دخول الهيئة في شراكة حقيقة مع المشغلين.

الخلاصة:-

سعيًا من الهيئة الارتقاء بقطاع الاتصالات عبر مشاركة جميع اصحاب المصلحة فى جميع الأمور التي

تهم القطاع عليه تطرح الهيئة هذه الاستشارة مستهدية بتجارب الدول التي قامت بتطبيق النظام وتأمل أن

يساهم الكل في تطوير المقترح المبدئي المعروض.